ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

3 سبتمبر 2024

كشف بترولي جديد:
" غرب فيوبس -1"

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
محمد صبري
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

23 معلومة مصورة

24 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

24 للمرة الأولى منذ سبع سنوات: المركزي المصري يحقق أرباحا

30 كشف غرب فيوبس البترولي: هل يُشكل نقطة تحول في الاقتصاد المصري؟

43 صناعة التعهيد في مصر: نمو عالمي متسارع وطموح محلي للتواجد على الخريطة العالمية

تقديم

صباح الخير قراءنا الأعزاء، وأهلاً بكم في عدد جديد حافل بالتطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، خاصة مع وجود العديد من الأخبار الإيجابية، والتي تبدأ بالكشف البترولي الجديد الذي أعلنت عنه وزارة البترول والثروة المعدنية، والحوافز التي تسعى الحكومة المصرية لتقديمها في قطاعي الطاقة والسيارات، وتحول البنك المركزي المصري لتحقيق ربحية للمرة الأولى منذ سبع سنوات، مما يأتي تأكيدًا على استمرار نهج الدولة المصرية في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بالمشاركة مع صندوق النقد الدولي، وتنفيذ الجهات الحكومية لتعهداتها بشأن خفض مديونيتها تجاه البنك المركزي المصري، بالإضافة إلى التحسن في بيانات صافي الأصول الأجنبية بالبنوك المصرية، والعديد من الأخبار الأخرى التي نضعها بين أيديكم بالتفصيل. نتمنى لكم قراءة ممتعة.

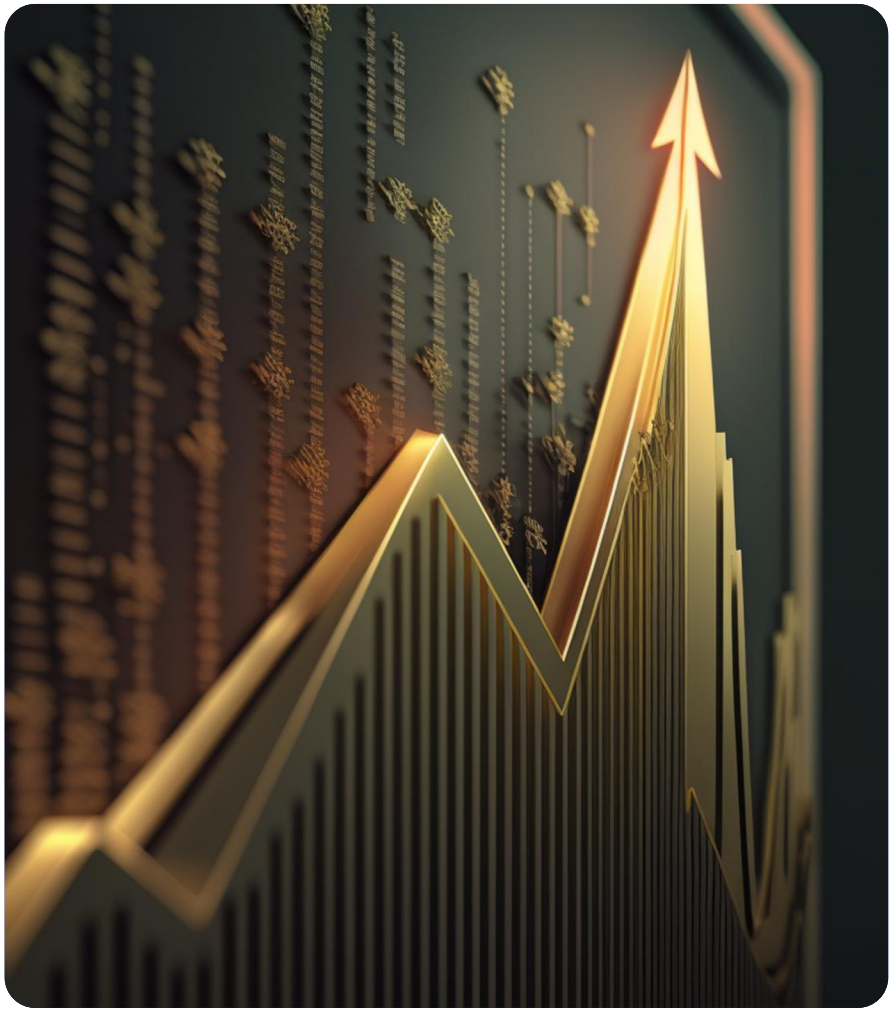

أبرز قضايا الأسبوع

الأخبار المحلية

- **مصر تحفز الأجانب على زيادة إنتاج الغاز عبر رفع السعر والسماح بالتصدير**

قدمت مصر للشركات الأجنبية حوافز جديدة لزيادة إنتاج الغاز تتمثل في السماح بتصدير حصة معينة من الإنتاج الجديد، بحيث تستخدم عائداتها في سداد المستحقات المطلوبة، بالإضافة لرفع سعر حصة هذه الشركات من الإنتاج الجديد من الغاز. يأتي ذلك في الوقت الذي تطرح فيه البلاد مزايدة للتنقيب عن الغاز الطبيعي في 12 منطقة في البحر المتوسط ودلتا النيل.

- **صافي الأصول الأجنبية في بنوك مصر يرتفع 1.7% إلى 13.3 مليار دولار**

ارتفع فائض صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي المصري -شاملاً البنك المركزي المصري- في يوليو 1.7% على أساس شهري مسجلاً 13.261 مليار دولار مقابل 13.03 مليار دولار في يونيو، بحسب بيانات البنك المركزي. ويأتي هذا الارتفاع بعد انخفاضه في يونيو الماضي 8.7% على أساس شهري. تحول عجز صافي الأصول الأجنبية ببنوك مصر إلى فائض لأول مرة منذ 28 شهراً في مايو الماضي مسجلاً 14.3 مليار دولار بعد أن تفاقم إجمالي العجز إلى حوالي 28 مليار دولار في يناير.

- **مصر تستهدف رفع التبادل التجاري مع العراق إلى مليار دولار العام المقبل**

تستهدف مصر زيادة حجم التبادل التجاري مع العراق بنحو 41% إلى مليار دولار خلال العام المقبل، وذلك مقابل 707 ملايين دولار سنوياً، بحسب مسؤول حكومي مصري، في وقت أبدت كبرى الشركات المصرية في اجتماع مع رئيس الوزراء العراقي اهتماماً بالاستثمار في عدة قطاعات هناك.وتأتي تصريحات المسؤول بعد ساعات من زيارة محمد شياع السوداني رئيس الوزراء العراقي لمصر، والتي التقى فيها مجموعة من رجال الأعمال الممثلين لكبرى الشركات المصرية، والذين أعربوا عن استعدادهم للعمل في العراق في مختلف المجالات، وخصوصاً مشروع طريق التنمية، والصناعات الدوائية، والمستشفيات، والبنى التحتية، والصناعات الإنشائية، وفق بيان صادر عن رئاسة الوزراء العراقية.

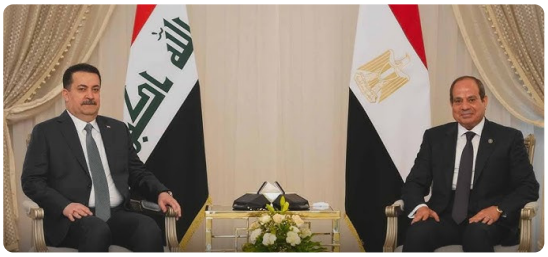

- **اندماج «مكسب» المصرية و«واسوكو» الكينية للتجارة الإلكترونية**

أكملت شركة التجارة الإلكترونية الكينية «واسوكو» (Wasoko) ونظيرتها المصرية «مكسب» (MaxAB) عملية اندماج بالأسهم، لإنشاء شركة قادرة على بيع الضروريات لأكثر من 450 ألف تاجر في ثماني دول أفريقية. الخطوة ستؤدي إلى تأسيس منصة واحدة لعملاء الشركتين للوصول إلى التمويل الرقمي والسلع والخدمات المادية في كينيا وتنزانيا ورواندا ومصر والمغرب.

- **المركزي المصري يتحول إلى الربحية لأول مرة في 7 سنوات**

تحول البنك المركزي في مصر إلى الربحية في السنة المالية الماضية، لأول مرة في 7 سنوات مسجلاً أرباحاً بنحو 22.834 مليار جنيه، مقارنة بخسائر قيمتها 86.28 مليار جنيه في العام المالي السابق له، وفق قوائم البنك المالية، وتقرير مراقبة الحسابات المنشورة على موقعه. يبدأ العام المالي في مصر من أول يوليو وينتهي آخر يونيو من العام التالي. كان البنك المركزي توقف في نوفمبر 2022 عن دعم سعر العائد على 5 مبادرات، هي: مبادرتا التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل، والصناعة، والسياحة، وتحويل عمل السيارات للعمل بالوقود المزدوج-أي البنزين والغاز. وتم تحويل دعم المبادرات إلى وزارة المالية، وفق قرار رئيس الوزراء مصطفى مدبولي.

البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

- **مصر تنشئ وحدة مركزية لتسهيل إجراءات شركات صناعة السيارات**

أنشأت مصر وحدة مركزية تتبع مباشرة وزير المالية، تهدف لتيسير وتسريع الإجراءات الجمركية والضريبية التي تخص الكيانات والشركات العاملة في مجال صناعة السيارات. ولفتت وزارة المالية في بيان إلى أن الوحدة ستعمل على حل العقبات التي تواجه صناعة المركبات لدعم البرنامج الوطني لتنمية صناعة السيارات، بما في ذلك المحاسبة الضريبية، وستضم ممثلين عن مصلحة الجمارك والضرائب.

- **صندوق النقد: جهات مصر الحكومية ستخفض مديونياتها للمركزي بشكل سنوي**

كشف صندوق النقد الدولي أن الجهات الحكومية في مصر ستخفض مديونياتها للبنك المركزي بواقع 100 مليار جنيه كل سنة مالية، حتى تصل إلى صفر، وذلك بموجب خطة العمل الخاصة بمطالبات البنك على الهيئات الحكومية. وأشار الصندوق إلى أن الجهات الحكومية سددت بالفعل مطالبات للبنك المركزي بواقع 150 مليار جنيه بنهاية يوليو الماضي. التقرير أشار أيضاً إلى أن عمليات السحب على المكشوف من البنك المركزي التي قامت بها وزارة المالية، انخفضت بشكل حاد منذ فبراير الماضي لتصل إلى صفر عند 31 مايو 2024.

- **مصر تتوقع توفير 30 مليار جنيه بعد زيادة أسعار الكهرباء**

تتوقع مصر أن تؤدي الزيادة الأخيرة في أسعار الكهرباء إلى توفير حوالي 30 مليار جنيه في ميزانية الدولة خلال السنة المالية الحالية 2024-2025، تأتي تلك التصريحات بعد أن رفعت الحكومة الأسبوع الماضي أسعار الكهرباء بنسب تراوحت بين 14% و40% للمنازل على العدادات مسبقة الدفع. واشار رئيس الوزراء في مؤتمره الأسبوعي يوم الخميس الماضي إلى أن زيادة أسعار الكهرباء التي حدثت «طفيفة».

- **4.8% مكاسب البورصة في شهر أغسطس**

حققت البورصة المصرية مكاسب بلغت نحو 4.8%، خلال شهر أغسطس ، وحققت البورصة المصرية مكاسب خلال الأسبوع الأخير من اغسطس تجاوزت 2%، حيث ارتفع المؤشر الرئيسي بنسبة 2.1%.

- **مجموعة طلعت مصطفى تبدأ الإجراءات القانونية والفنية لإنشاء مشروعات في العراق**

أعلنت مجموعة طلعت مصطفى القابضة- واحدة من كبرى المؤسسات المتكاملة في مصر والشرق الأوسط- عن قيامها بالإجراءات القانونية والفنية اللازمة لإنشاء مشروعات واستثمارات بالعراق، وسيتم الإعلان عن مزيد من التفاصيل لتلك المشروعات عند البدء في الإجراءات التنفيذية المتعلقة بها، والشركة حريصة على الالتزام بقواعد القيد والافصاح في هذا الخصوص، وفق بيان المجموعة للبورصة.

- **المالية: تخصيص 40.5 مليار جنيه لتمويل برامج تحفيز النشاط الاقتصادي**

قال أحمد كجوك، وزير المالية، إن الوزارة استهدفت زيادة دور ومساهمة القطاع الخاص بشكل أكبر في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية والتنموية، من أجل تعزيز بنية الاقتصاد المصري، مشيرا إلى تخصيص 40.5 مليار جنيه لتمويل برامج تحفيز النشاط

الاقتصادي خاصة مساندة القطاعات الصناعية والتصديرية، على نحو يدفع حركة الاستثمارات الخاصة للنمو المستدام، ويساعد في توفير المزيد من فرص العمل المنتجة للشباب.

- **الصناعة: دراسة استحداث ضوابط لمنع تسقيع الأراضي الصناعية أو الاتجار بها**

ترأس الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل الاجتماع الخامس للمجموعة الوزارية للتنمية الصناعية. ناقش الحضور دراسة استحداث إجراءات وضوابط لمنع الإتجار في الأراضي الصناعية أو التنازل عنها أو تسقيعها والإتجار فيها وأن تقتصر تنمية الأرض الصناعية على مالك الأرض الأصلي، ومن هذه الضوابط عدم إصدار ترخيص التشغيل إلا لمالك الأرض الأصلي بما يُسهم في التضييق على الوسطاء وسماسرة الأراضي وسحب الأراضي من المستثمرين المخالفين وإعادة طرحها لمستثمرين جادين لاسيما في ظل الطلب المتزايد من المستثمرين على الأراضي الصناعية.

- **وزير الاستثمار: مجموعة سان جوبان تخطط لتنفيذ استثمارات جديدة في مصر بـ 300 مليون يورو خلال 3 سنوات**

عقد المهندس حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، لقاءً مع أحمد وفيق المدير التنفيذي لمجموعة سان جوبان مصر، تناول استثمارات الشركة الحالية والمستقبلية في مصر وإمكانيات الاستفادة من الحوافز

الاستثمارية التي تقدمها الدولة حالياً في توسيع أنشطة الشركة في السوق المصري. وأكد الوزير حرص الوزارة على توفير كل أوجه الدعم للشركة لزيادة استثماراتها في مصر، بما يسهم في توفير احتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق الخارجية، مشيراً إلى أن الفترة الماضية شهدت عقد لقاءات مكثفة مع عدد كبير من الشركات العاملة بالسوق المصري لتبادل الرؤى حول فرص ومناخ الاستثمار في مصر وبما يسهم في وضع خطط عمل مستقبلية يستفيد منها الجميع.

- **هيئة الاستثمار وشركة أمريكية تبحثان إنشاء أول مصنع للمعدات والأدوات الكهربائية بالشرق الأوسط وإفريقيا**

بحث حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ووفد شركة بلاك آند ديكر الأميركية، استضافة مصر لأول تدفق استثماري للشركة خارج الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، يتمثل في إنشاء أول مصنع لإنتاج المعدات والأدوات الكهربائية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، لتلبية احتياجات السوق المحلي وتعزيز دور مصر كمركز تصديري في المنطقة.

وأكد الرئيس التنفيذي للهيئة توفير كافة التسهيلات والحوافز الاستثمارية التي تحتاجها الشركة لتسريع حركة التأسيس والإنشاء، لتعظيم مساهمة المنشأة الصناعية الجديدة في نقل التكنولوجيا وزيادة القدرات التصنيعية بالاقتصاد المصري

والمساهمة في النمو الاقتصادي، مشيراً إلى إن الهيئة ستمد الشركة بكافة الدراسات القطاعية والمعلومات عن الصناعات المُغذية والاتفاقيات التجارية مع الأسواق المُستهدفة للتصدير.

- **مصر وكوريا تناقشان سبل تعزيز التعاون في مجال تطوير المشروعات**

استضافت سفارة جمهورية كوريا في مصر، بالشراكة مع وكالة كوريا لترويج التجارة والاستثمار ومكتب بنك التصدير والاستيراد الكوري في القاهرة، ندوة «مشروع كوريا ومصر 2024»، وأوضحت السفارة الكورية بالقاهرة أنه تم تنظيم هذه الندوة لدعم وتعزيز التعاون بين كوريا ومصر في مجال تطوير المشاريع.

- **اتفاق مصري هندي لدفع الحركة السياحية الوافدة من نيودلهي إلى القاهرة**

اتفقت مصر والهند، على تعزيز آليات التعاون المشترك بين البلدين في مجال السياحة والآثار، كما تم الاتفاق على زيادة آليات التعاون للترويج السياحي لمصر في الهند من خلال تنظيم ورش عمل مهنية مشتركة بين منظمي الرحلات ووكلاء السياحة والسفر العاملين بالسوق الهندي ونظرائهم في مصر، لتعريفهم بالمنتجات والأنماط السياحية المتنوعة في مصر، والتعرف على المتطلبات السياحية للسائحين الهنود حتى يتسنى تنظيم برامج تتناسب مع أذواقهم ورغباتهم، ولاسيما في ظل اهتمامهم بمنتجات السياحة الثقافية والترفيهية وسياحة شهر العسل.

- **وزيـرة البيئـة تشـارك فـي المؤتمـر الـوزاري للقضايـا البيئيـة الـذي ينظمـه مؤتمـر التفاعـل وتدابيـر بنـاء الثقـة فـي آسـيا (CICA)**

شاركت الدكتورة ياسمين فؤاد وزيرة البيئة، عبر الفيديو كونفرانس في المؤتمر الوزاري حول القضايا البيئية الذي ينظمه مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا (CICA) بالاستانا، وذلك بدعوة من وزيرة البيئة والموارد الطبيعية بجمهورية كازاخستان، بحضور وزراء البيئة والمناخ وممثلي دول بنجلاديش وباكستان وأذربيجان وطاجيكستان والصين وروسيا وتركيا وغيرها. وأكدت الدكتورة ياسمين فؤاد، أن عام 2024 يعد عاما حرجا للعالم سواء في تأثيرات تغير المناخ، وأيضا في انعقاد مؤتمرات اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث (تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والتصحر)، والتي ستكون فرصة مميزة للإقليم ودول آسيا (CICA) في مواجهة التحديات البيئية والمناخية.

- **كشف بترولي جديد في كلابشة بالصحراء الغربية**

أعلنت شركة خالدة للبترول القائم بالأعمال نيابة عن شركة أباتشي الأمريكية والهيئة المصرية العامة للبترول، عن تحقيق كشف بترولي جديد في منطقة غرب فيوبس 1- بمنطقة تنمية كلابشة بالصحراء الغربية. وأوضح بيان انه تم عمل الاختبار للبئر بتثقيب 270 قدما في رمال الباليوزوي، وكان المسترجع على فتحة إنتاج 1 بوصة 7165 برميل زيت/يوم بدرجة جودة 44 درجة و23 مليون قدم مكعب غاز مصاحب.

- **متحدث الحكومة: حوافز جديدة للاستثمار في الطاقة المتجددة**

قال المستشار محمد الحمصاني، المتحدث باسم مجلس الوزراء، إن الدولة تقدم مجموعة من الحوافز الجديدة لتشجيع الاستثمار في

مشـروعات الطاقـة الجديـدة والمتجـددة، منهـا تخصيـص أراض لهيئـة الطاقـة الجديـدة والمتجـددة لتوفيرهـا للقطـاع الخاص، وتقديـم ضمانة حكوميـة مـن شـركة مصـر لنقـل الكهربـاء لسـداد قيمـة الطاقـة مـن المسـتثمرين. وأضـاف أن الحكومـة تقـدم أيضًـا اتفاقيـات شـراء طاقـة طويلـة الأجـل تصـل إلـى 25 عامًـا، إلـى جانـب منـح الأراضـي لإقامـة المشـاريع مقابـل 2% مـن الكهربـاء المنتجـة سـنويًا.

- **«الحـوار الوطنـي» يسـتعد لمناقشـة التحـول مـن الدعـم العينـي إلـى النقـدي**

يسـتعد مجلـس أمنـاء الحـوار الوطني، لمناقشـة قضيـة الدعـم، والتحول مـن الدعـم العينـي إلـى النقـدي، بحضـور الخبـراء والمختصيـن، ووضـع تصـور خـاص بهـذه القضيـة والخـروج بتوصيـات فعالـة. وكشـف عضـو مجلـس أمنـاء الحـوار الوطنـي، جمـال الكشـكي، إعـداد القائميـن علـى المحـور الاقتصـادي بالحـوار الوطنـي تصـور ورؤيـة عميقـة بشـأن قضيـة الدعـم والتحـول مـن الدعـم العينـي إلـى الدعـم النقـدي، مضيفـا أنـه فـي حـال الانتهـاء منـه، سـيتم عقـد الاجتمـاع لتحديـد خريطـة الجلسـات النقاشـية المقبلـة.

الاخبار الإقليمية

رأس المـال الجـريء الوافـد لأكبـر ثلاثـة اقتصـادات عربيـة يتراجـع 72% بالنصـف الأول

جذبـت أكبـر ثلاثـة اقتصـادات فـي المنطقـة العربيـة وهـي السـعودية والإمـارات ومصـر مـا قيمتـه 723 مليـون دولار مـن تمويـل رأس المـال الجـريء خلال النصـف الأول مـن عـام 2024، وهـو مـا يمثـل تراجعـاً

بنسبة 72% على أساس سنوي، وفق بيانات منصة «ماغنيت» (Magnitt). وبلغت قيمة استثمارات رأس المال الجريء بالمنطقة 768 مليون دولار، فيما يُعد أسوأ أداء في النصف الأول منذ جائحة «كوفيد-19»، وانخفض عدد الصفقات 18% إلى 211 صفقة خلال هذه الفترة.

- **معظم أسواق الخليج ترتفع بفضل آمال خفض الفائدة الأميركية**

أغلقت معظم أسواق الأسهم في منطقة الخليج على ارتفاع يوم الخميس الماضي، بدعم من توقعات بإقدام مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) على خفض أسعار الفائدة الشهر المقبل رغم أن التوترات الجيوسياسية المتنامية أثرت على المعنويات، وأظهرت البيانات أن أكبر اقتصاد في العالم نما بشكل أسرع قليلا من المتوقع في الربع الثاني، مما زاد من التوقعات المتزايدة بأن الولايات المتحدة قد تتجنب الركود أو تمر بركود خفيف فقط.

- **متوسط صادرات النفط العراقية 3.48 مليون برميل يومياً في يوليو**

أظهرت بيانات لوزارة النفط العراقية أن متوسط صادرات البلاد من النفط بلغ 3.48 مليون برميل يوميا في يوليو، بإجمالي 108 ملايين و53 ألف برميل. وبلغ مجموع الكميات المصدرة من النفط الخام لشهر يوليو الماضي من الحقول النفطية في وسط وجنوب العراق نحو 106.12 مليون برميل، فيما بلغت الصادرات من القيارة 1.93 مليون برميل. كانت وزارة النفط قد أكدت التزام العراق الكامل

بـإعلان التعـاون لمنظمـة البلـدان المصـدرة للبتـرول (أوبـك) وإنـه سـيعوض أي فائـض فـي إنتـاج النفـط منـذ بدايـة العـام الجـاري.

- **رغـم ضغـوط البرلمـان.. المصـرف المركـزي الليبـي يسـتأنف عملـه بـإدارة جديـدة**

اسـتأنف المصـرف المركـزي الليبـي أعمالـه، بعـد تسـلم مجلـس الإدارة الجديـد المكلّـف مـن المجلـس الرئاسـي لمهامـه رسـميا، وذلـك رغـم رفـض الأطـراف السياسـية فـي شـرق ليبيـا لذلـك، واسـتخدام النفـط كورقـة ضغـط. وقـال المصـرف المركـزي فـي بيـان إن «المحافـظ المكلـف مـن المجلـس الرئاسـي عبـد الفتـاح عبـد الغفـار تفقـد اسـتئناف العمـل فـي إدارة العمليـات بالمصـرف، بعـد مباشـرة الموظفيـن أعمالهـم عقـب انتهـاء عمليـة التسـليم والاسـتلام.

- **الأزمة السياسية في ليبيا توقف إنتاج 700 ألف برميل نفط يومياً**

توقـف أكثـر مـن نصـف إنتـاج ليبيـا مـن النفـط، أو نحـو 700 ألـف برميـل يوميـا يـوم الخميـس الماضـي، مـع تهديـد مواجهـة بيـن الفصائـل السياسـية المتنافسـة للسـيطرة علـى مصـرف ليبيـا المركـزي وعائـدات النفـط بإنهـاء أربـع سـنوات مـن السـلام النسـبي. وتهـدد أزمة السـيطرة علـى مصـرف ليبيـا المركـزي بنوبـة جديـدة مـن عـدم الاسـتقرار فـي بلـد منتـج رئيسـي للنفـط ومنقسـم بيـن فصائـل شـرقية وغربيـة تسـتمد الدعـم مـن تركيـا وروسـيا.

- **«المركزي» الكويتي يطلق مؤشر «كونيا» لمتوسط أسعار الفائدة لفترة ليلة واحدة**

أعلن بنك الكويت المركزي في بيان، يوم الخميس الماضي، عن البدء في نشر مؤشر الكويت لمتوسط أسعار الفائدة لفترة ليلة واحدة «كونيا»، وذلك ضمن جهود بنك الكويت المركزي المستمرة لترسيخ الاستقرار المالي، وتوفير أدوات قياس مالية في السوق المحلي، تشكل مرجعية موثوقة وفق أفضل المعايير الدولية، وتساهم في تعزيز الشفافية وزيادة كفاءة التعاملات المالية في دولة الكويت. وذكر البنك أن مؤشر «كونيا»، الذي يعتمد على المتوسط المرجّح بالحجم لأسعار الفائدة الفعلية المستخدمة في التعاملات ما بين البنوك المحلية بالدينار الكويتي لفترة ليلة واحدة، يُعتبر أداة فعالة لتحديد تكاليف التمويل وتقييم أوضاع السيولة في القطاع المصرفي المحلي، حيث يوفر صورة دقيقة لحالة العرض والطلب على الأموال بين المؤسسات المالية.

- **تكلفة التأمين على السفن بالبحر الأحمر تتضاعف بعد أنباء تسرب نفطي**

قالت مصادر في قطاع التأمين إن تكلفة التأمين على السفن التي تبحر عبر البحر الأحمر تضاعفت تقريبا بعد أنباء عن تسرب النفط من ناقلة هاجمتها جماعة الحوثي اليمنية. وتشن جماعة الحوثي المتحالفة مع إيران هجمات على السفن في منطقة البحر الأحمر منذ نوفمبر باستخدام طائرات مسيرة وصواريخ فيما تقول إنه تضامن مع الفلسطينيين في قطاع غزة. وأغرقت الجماعة سفينتين واستولوا على واحدة علاوة على قتل ثلاثة بحارة على الأقل منذ اندلاع الهجمات.

الاخبار العالمية

- **ارتفع مؤشر التضخم المفضل لدى «الفيدرالي» الأميركي 0.2% في يوليو**

ارتفع التضخم قليلاً في أميركا خلال يوليو، وفقًا لمقياس يفضله بنك الاحتياطي الفيدرالي حيث يستعد البنك المركزي لإقرار أول خفض لأسعار الفائدة منذ أكثر من أربع سنوات. أفادت وزارة التجارة، أن مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي ارتفع بنسبة 0.2% على أساس شهري، وارتفع بنسبة 2.5% عن نفس الفترة من العام الماضي، وهو ما يتماشى تمامًا مع تقديرات إجماع «داو جونز».

- **الدولار يتجه لإنهاء سلسلة خسائر استمرت 5 أسابيع**

اقترب الدولار من أعلى مستوى له في أسبوع مقابل عملات رئيسية متجها لإنهاء موجة خسائر استمرت خمسة أسابيع بعد أن قلصت بيانات اقتصادية الرهانات على خفض كبير لأسعار الفائدة الأميركية. واستقر اليورو قرب أدنى مستوى في أسبوعين مقابل الدولار مع تباطؤ التضخم في ألمانيا وإسبانيا، مما عزز احتمالات تيسير البنك المركزي الأوروبي لسياساته النقدية. واستقر الين قرب مستوى 145 مقابل الدولار بعد تراجعه، الخميس الماضي، إذ اقتفى الدولار الارتفاع الذي شهدته عوائد سندات الخزانة الأميركية.

- **ارتفاع البطالة وانخفاض الأجور في معظم المدن الأميركية**

أشار تقرير يصدره مكتب إحصاءات العمل الأميركي إلى أن معدل البطالة في يوليو ارتفع على أساس سنوي في 9 من أصل 10 مدن أميركية، بينما انخفضت الأجور الأسبوعية المتوسطة في

أكثر من 40% منها، مما يسلط الضوء على تباطؤ واسع النطاق في أسواق العمل. وفي الأشهر الاثني عشر حتى يوليو، جاءت أكبر مكاسب الوظائف بين المدن الكبرى في لاس فيغاس، التي سجلت زيادة بنسبة 3.7% في التوظيف. أحد العناصر المفاجئة في التقرير هو الانكماش واسع النطاق في الرواتب، حيث تُظهر البيانات أن متوسط الأجور الأسبوعية في يوليو كان أقل من العام السابق في 43% من المدن.

- **الاقتصاد الأميركي ينمو 3% في الربع الثاني متجاوزا التوقعات**

سجل اقتصاد الولايات المتحدة نمواً بـ 3% في الربع الثاني لتأتي القراءة الثانية أعلى من التوقعات البالغة 2.8%. قالت الحكومة في تحديث لتقييمها الأولي إن الاقتصاد الأميركي نما في الربع الماضي بوتيرة سنوية صحية بلغت 3%، مدعومًا بالإنفاق الاستهلاكي القوي والاستثمار التجاري.

- **انخفاض طفيف في معدل البطالة في منطقة اليورو إلى 6.4% في يوليو**

انخفض معدل البطالة بشكل طفيف في منطقة اليورو في يوليو ليصل إلى 6.4% من السكان العاملين، بعدما كان 6.5% في أبريل ومايو ويونيو. على أساس سنوي، يتراجع المؤشر بـ 0.2 نقطة.

- **تباطؤ معدلات التضخم في منطقة اليورو إلى 2.2%**

شهدت معدلات التضخم في الدول العشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تستخدم العملة الأوروبية الموحدة «يورو»، تراجعا حادا إلى 2.2% في أغسطس، ما يفتح الباب أمام البنك المركزي

الأوروبـي (إي.سـي.بي.) لخفـض أسـعار الفائـدة، مـع اسـتعداد البنـك الأوروبـي وبنـك الاحتياطـي الفيدرالـي الأميركـي لخفـض تكاليـف الاقتـراض لدعـم النمـو والوظائـف. بحسـب بيانـات مكتـب الإحصـاء الأوروبـي «يوروسـتات» فقـد تراجـع معـدل التضخـم فـي أغسـطس مـن 2.6% سـجله فـي يوليـو الماضـي.

- **«المركـزي» الصينـي يؤكـد التزامـه بدعـم السياسـة النقديـة الداعمـة للاقتصـاد**

أكـد البنـك المركـزي الصينـي التزامـه بالسياسـة النقديـة الحاليـة الداعمـة للاقتصـاد والتدابيـر الجديـدة لدعـم وتعزيـز زخـم الانتعـاش الاقتصـادي. وذكـر حاكـم البنـك المركـزي أن البنـك سـيقوم بتعزيـز الدعـم المالـي للاقتصـاد الحقيقـي والتدخـل لمواجهـة التقلبـات الدوريـة. وكان ثانـي أكبـر اقتصـاد فـي العالـم قـد شـهد بيانـات اقتصاديـة أقـل مـن التوقعات فـي بدايـة النصـف الثانـي مـن العـام الحالـي وذلـك مـع أزمـة عقاريـة وتراجـع فـي الصـادرات والأسـعار ومؤشـرات الإقـراض المصرفـي.

- **النفط يصعد وسط مخاوف اضطراب إمدادات الشرق الأوسط**

ارتفعـت أسـعار النفـط قلـيلا يـوم الجمعـة الماضـي مـع تقييـم المسـتثمرين للمخـاوف بشـأن إمـدادات الشـرق الأوسـط لكـن مؤشـرات علـى تراجـع الطلـب حـدت مـن المكاسـب. بحلـول السـاعة 0410

بتوقيت غرينتش، صعدت العقود الآجلة لخام برنت تسليم أكتوبر والتي ينتهي أجلها يوم الجمعة 23 سنتا أو 0.3% إلى 80.17 دولار للبرميل. أما العقود الآجلة تسليم نوفمبر الأكثر تداولا فزادت 20 سنتا أو 0.2% إلى 79.02 دولار للبرميل. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 18 سنتا، أو 0.2% إلى 76.09 دولار.

- **الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط يزور بغداد لبحث تطورات السوق النفطية**

صرح المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط العراقية عاصم جهاد بأن الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) هيثم الغيص، وصل إلى بغداد في زيارة تستمر يومين. وقال المتحدث باسم وزارة النفط، في بيان صحفي، إن الزيارة تأتي في إطار التواصل الثنائي حول تطورات السوق النفطية إلى جانب تعزيز وتوسيع آفاق التعاون في منظمة الدول المصدرة للنفط وحلفائها.

- **تراجع مخزونات النفط الخام والبنزين بأميركا الأسبوع الماضي**

ذكرت إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن مخزونات النفط الخام والبنزين في الولايات المتحدة انخفضت في الأسبوع المنتهي في 23 أغسطس مع زيادة الطلب قبل عطلة عيد العمال ونهاية موسم القيادة الصيفي. وأضافت أن مخزونات الخام تراجعت 846 ألف برميل إلى 425.2 مليون بنهاية الأسبوع، مقارنة بتوقعات محللين في استطلاع لرويترز بانخفاض قدره 2.3 مليون برميل.

معلومة مصورة

”

يُعتبر قطاع التعدين أحد أهم القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي في مصر، وتضع الدولة خططًا طموحة للنهوض بمساهمة هذا القطاع ليصل إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030. وقد بلغت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 271 مليار جنيه في الربع الأول من عام 2024، مقابل 216 مليار جنيه في الربع الأول من عام 2023، محققًا نسبة ارتفاع بلغت حوالي 25.4%.

“

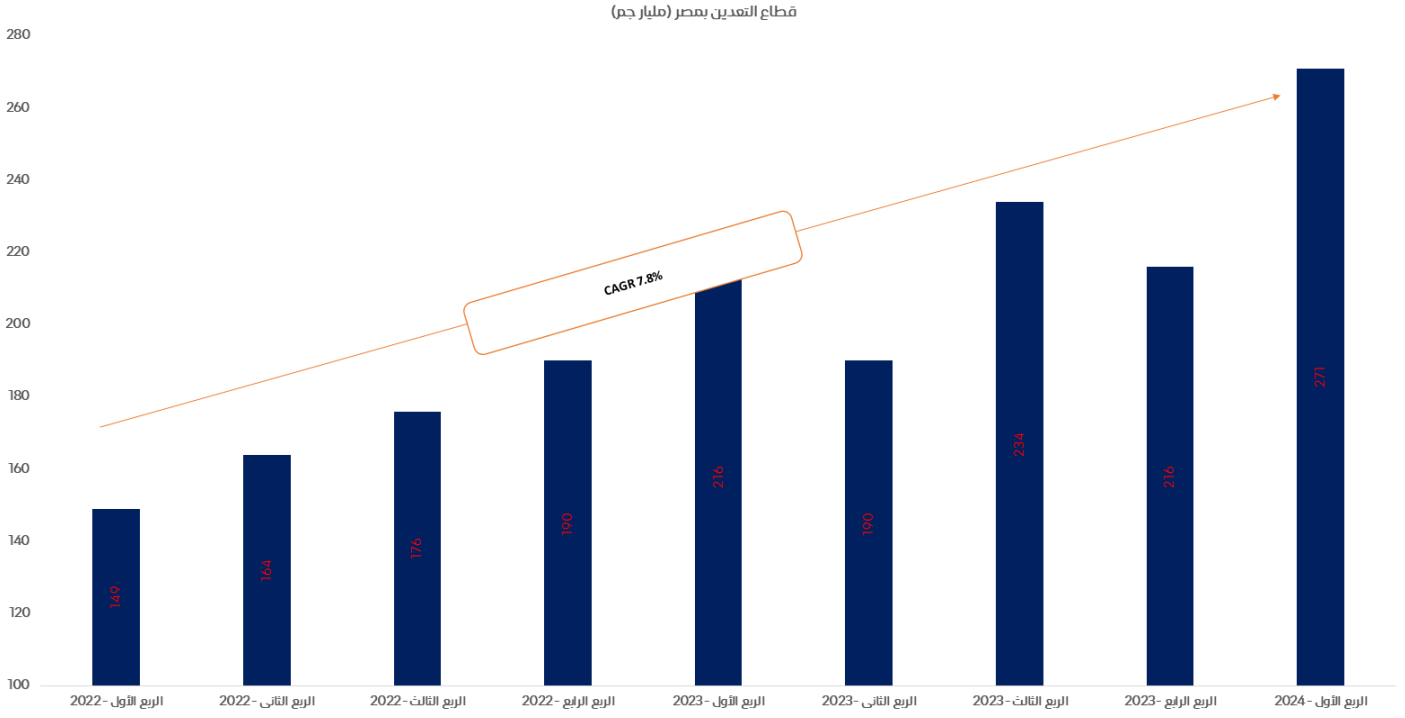

مقالات تحليلية

للمرة الأولى منذ سبع سنوات: المركزي المصري يحقق أرباحا

أحمد بيومي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أظهرت البيانات المالية للبنك المركزي المصري تحقيق أرباح عن النتائج المالية بحوالي 22.8 مليار جنيه للعام المالي المنتهي في 30 يونيو 2024، مقارنة بخسارة بحوالي 86.3 مليار جنيه عن نفس الفترة من العام السابق. تُعد هذه النتائج الإيجابية هي المرة الأولى التي يحقق فيها المركزي المصري أرباحًا منذ سبع سنوات تقريبًا. فما تفسير وسبب ذلك؟ وهل يمكن النظر إلى هذه النتائج بالإيجابية أم لا؟

حقق المركزي المصري ارتفاعات في إجمالي الإيرادات (عوائد القروض، وأرصدة الخزينة، وعوائد أذون الخزينة، والسندات) لتصل إلى 565 مليار جنيه في يونيو 2024، مقارنة بـ 299.1 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، محققًا نسبة ارتفاع في الإيرادات بحوالي 88.9%. وارتفعت تكلفة الودائع والاقتراض إلى 457 مليار جنيه للفترة المنتهية في يونيو 2024، مقابل 291 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، بنسبة ارتفاع حوالي 57%. وهذه الزيادة أقل من الزيادة في العوائد

المحصلة. وقد نتج عن ذلك ارتفاع صافي هامش دخل العائد (خصم تكلفة الودائع والاقتراض من العوائد المحصلة) إلى 19% للعام المالي المنتهي في يونيو عام 2024، مقارنة بـ 2.5% خلال نفس الفترة من العام السابق، وهو تحسن كبير في مؤشر صافي هامش الفائدة بنسبة 16.5%. حيث بلغ صافي دخل العائد 108.2 مليار جنيه للعام المالي المنتهي في يونيو 2024، مقابل 7.6 مليار جنيه لنفس الفترة من العام الماضي. واستطاع المركزي تحقيق أرباح عن العام المالي المنتهي في يونيو 2024 بحوالي 22.8 مليار جنيه، مقارنة بخسائر قدرها 86.2 مليار جنيه خلال العام الماضي. ويعود ذلك بالتحديد إلى الانخفاض الكبير في تكلفة الودائع والاقتراض، وإلى قدرة المركزي على التحكم في المصروفات التشغيلية المتمثلة في المصروفات العمومية والإدارية والمصروفات التشغيلية الأخرى. وسيتم شرح أسباب الانخفاض الكبير في تكلفة الودائع والاقتراض لاحقًا.

على جانب قائمة المركز المالي

ارتفعت إجمالي الأصول إلى 6 تريليونات جنيه، وفقًا لبيانات المركز المالي المنتهي في يونيو 2024، مقارنة بـ 4.5 تريليونات جنيه عن العام السابق. ويجدر الإشارة إلى أن الفارق البالغ 1.5 تريليون تحقق بفعل التغير في ثلاث أرصدة رئيسية: التغير في رصيد الذهب بحوالي 216 مليار جنيه نتيجة لإعادة تسعير الذهب وإثبات الفارق في الزيادة ضمن الأصول (إعادة التسعير ناتجة عن التغير في سعر الصرف)، والزيادة في قيم الأوراق المالية المشتراة بهدف إعادة البيع، والتي تمثل حوالي 667 مليار جنيه (وهي أذون خزانة مشتراة بالعملة الأجنبية)، أما البند الثالث فيتمثل في التغير في أرصدة النقدية لدى البنوك، والتي ارتفعت بحوالي 521 مليار جنيه (نتيجة للتغير في أرصدة البنوك المحلية والبنوك الخارجية والبنوك المركزية).

من جانب آخر، بلغ رصيد إجمالي الالتزامات حوالي 6 تريليونات جنيه في يونيو 2024، مقابل 4.5 تريليونات جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، بنسبة ارتفاع حوالي 34% وبقيمة 1.5 تريليون جنيه. ويعد البند الأساسي في ذلك التغير هو التغير في بند أرصدة مستحقة للبنوك والعملة المحلية، ويعود الجزء الأكبر من ذلك التغير إلى التغير في ودائع البنوك المركزية، والذي بلغ قيمة التغير في رصيده حوالي 451 مليار جنيه. وقد ورد في الإفصاحات الخاصة بذلك البند أنها تتضمن مبلغ 64.1 مليار جنيه مقابل عملية مبادلة مع البنك المركزي الإماراتي بقيمة 5 مليار درهم إماراتي، ومبلغ 348.2 مليار جنيه عبارة عن ودائع رأس الحكمة، ومبلغ 38.9 مليار جنيه عبارة عن فروق في تقييمات عمليات مبادلة مع الصين. أما عن حقوق الملكية، فقد ساهمت الأرباح المحققة عن العام المالي (المنتهي في يونيو 2024) في تحسين موقف الخسائر المرحَلة عن السنوات السابقة، والتي بلغ رصيدها حوالي 392 مليار جنيه.

لماذا تحول المركزي للربح

تحول البنك المركزي إلى الربحية يمكن تفسيره بشكل رئيسي بفضل القرار الذي اتخذه رئيس الوزراء المصري في نوفمبر 2022، والذي تضمن إلغاء دعم البنك المركزي لخمس مبادرات رئيسية. تشمل هذه المبادرات مبادرتين هامتين للتمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل، إلى جانب مبادرات أخرى لدعم القطاعين الصناعي والسياحي، فضلًا عن المبادرة الخاصة بتحويل السيارات للعمل بالوقود المزدوج، الذي يجمع بين البنزين والغاز. وبموجب هذا القرار، تم نقل مسؤولية دعم هذه المبادرات إلى وزارة المالية، مما أحدث تغييرات كبيرة في آلية إدارة الدعم والمساعدات المقدمة في هذا المجال.

جاء هذا القرار في إطار التنسيق مع صندوق النقد الدولي، حيث تم الاتفاق على ضرورة إزالة التشوهات في أسعار الفائدة التي كانت تعيق فعالية إدارة البنك المركزي للسياسات النقدية. كانت هذه التشوهات تعرقل قدرة البنك المركزي على تحقيق إدارة مالية رشيدة وفعالة، مما جعل من الصعب عليه تحقيق أهدافه المتعلقة بالربحية والاستقرار النقدي. بإلغاء دعم المبادرات وتحويل المسؤولية إلى وزارة المالية، تمكن البنك المركزي من تحسين إدارة سياساته النقدية وتعزيز كفاءته المالية، مما أدى إلى تحقيق نتائج أفضل في مجال الربحية وإدارة الموارد.

عامل ثانٍ يمكن الربط بينه وبين الأداء الإيجابي للبنك المركزي يتمثل في «تخفيض المديونية». فقد كشف صندوق النقد الدولي عن خطة تهدف إلى تقليل مديونية الجهات الحكومية للبنك المركزي بمقدار 100 مليار جنيه سنويًا. يهدف هذا الإجراء إلى تقليص الأعباء المالية المترتبة على البنك المركزي، مما يعزز قدرته على تحسين إدارة سياساته المالية والنقدية. بتقليص حجم المديونية، تزداد قدرة البنك على تركيز الموارد وتحقيق استقرار مالي أكبر. أما العامل الثالث فيتمثل في زيادة الأصول، حيث ارتفعت هذه الأصول بنسبة 35% لتصل إلى نحو 6.1 تريليون جنيه، مقارنة بنحو 4.5 تريليون جنيه في العام المالي السابق. إضافة إلى ذلك، ارتفعت مساهمات البنك المركزي في رؤوس الأموال الخاصة بمؤسسات التمويل الدولية إلى 22.64 مليار جنيه، مقابل 19.38 مليار جنيه بنهاية يونيو 2023. تعكس هذه الزيادة توسع البنك في استثماراته ودعمه للقطاع المالي الدولي، مما يسهم في تعزيز موقفه المالي وزيادة قدرته على التأثير في الأسواق المالية العالمية.

دلالة تلك الارباح

تظهر البيانات المصرفية في السنوات الأخيرة (في بيئة مرتفعة أسعار الفائدة) أن القطاع المصرفي في مصر أصبح الأكثر ربحية، حيث استطاعت البنوك العاملة في مصر خلال العام المالي المنتهي في يونيو الماضي تحقيق أرباح تصل إلى 156 مليار جنيه. قد تكون هذه الظاهرة مرتبطة بالتحديات العميقة التي تمر بها الدولة المصرية في الوقت الحالي. فإذا ربطنا بين هذه النتائج الإيجابية المبهرة والتراجع الملحوظ في الأنشطة الإنتاجية الأخرى، وبين البيئة الاقتصادية الحالية التي تتمثل في الفوائد المصرفية المرتفعة، فسنصل إلى نتيجة مفادها أن النشاط التجاري والاقتصادي في مصر يعاني من تلك الفوائد المرتفعة، والتي يمكن تسميتها بتكاليف التمويل. ومن ثم، فقد فضل المواطنون إيداع أموالهم في البنوك أو الاستثمار في أدوات الدين الحكومية، مما عزز ربحية القطاع المصرفي، خصوصًا في ظل القرارات الأخيرة للبنك المركزي برفع أسعار الفائدة، والتي أدت إلى تحقيق نسب أرباح تصل إلى حوالي 182%.

قد يكون الإجراء الذي اتخذه المركزي صحيحًا من ناحية الاقتصاد الكلي، حيث إن أهداف المركزي واضحة وهي مواجهة التضخم، وقد تم الإشارة إليها عدة مرات. إلا أن مواجهة التضخم تأتي بتكاليف كبيرة على مستوى الأداء الاقتصادي وأرباح الشركات وتكلفة التمويل للشركات العاملة في مصر. ومن ثم، على الرغم من معاناة القطاعات الإنتاجية والصناعية في مصر حاليًا، يمكن القول إن هذه المعاناة هي قصيرة الأجل لحين امتصاص معدلات التضخم المرتفعة وحين عودة معدلات الفائدة عالميًا للانخفاض، خاصة وأن العالم قد عانى من فوائد مرتفعة خلال العامين الماضيين، حيث

وصلت معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 5.5% حاليًا، مقابل 0.25% قبل بداية تلك الأزمة.

من جانب آخر، فقد أقدمت الحكومة على سحب كميات كبيرة من السيولة من البنوك مع بداية النصف الثاني من العام الجاري (2024)، والتي وصلت إلى حوالي تريليون جنيه أسبوعيًا بفائدة مرتفعة بلغت حوالي 27%. جاء ذلك تنفيذًا لاتفاق الدولة المصرية مع صندوق النقد الدولي للتحول والعمل بنظام السوق المفتوح لاستهداف معدلات التضخم، وما تبع ذلك من سحب السيولة من السوق عن طريق تقديم أسعار فائدة مرتفعة. وقد سددت الجهات الحكومية مطالبات للبنك المركزي بلغت قيمتها 150 مليار جنيه بنهاية يوليو الماضي.

خلاصة القول، إن الأرباح التي حققها المركزي تأتي دليلًا على تبني منهجية جديدة للسيطرة على معدلات التضخم وعلاج التشوهات في السياسات النقدية التي طبقها المركزي خلال الفترة السابقة، والتي تمثلت في تطبيق سعر فائدة «كوريدور» مرتفع مع تقديم تمويلات متفرقة في شكل مبادرات تستهدف فئات من المجتمع ودعمها من ميزانيته الخاصة، وهو الأمر الذي أثر سلبًا على ميزانية المركزي وأوصل بند الخسائر المرحلة بها لما يفوق 300 مليار جنيه. لكن السياسات النقدية الحالية الأكثر تحررًا والأكثر انضباطًا في استخدام سعر الفائدة جاءت بنتائج إيجابية. ومن الجدير بالذكر أن الأرباح المتولدة من نشاط المركزي لا يمكن وصفها بأرباح تشغيلية، إذ إنها أرباح ناتجة من إدارة الاقتصاد المصري، وأنه ليس هناك هدف للبنك المركزي لتحقيق ربح، إذ إن أهداف البنوك المركزية هي إدارة السياسات النقدية ومواجهة التضخم، وليس تحقيق الربحية. ولكن الربحية التي تحققت تضمن الاستدامة وتخفف من عبء الحصول على تمويل إضافي من وزارة المالية لتغطية الخسائر التي كانت تُحقق بسبب دعم الفوارق في أسعار الفائدة.

مقالات تحليلية

كشف غرب فيوبس البترولي: هل يُشكل نقطة تحول في الاقتصاد المصري؟

د. أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

يُعد تحقيق الاكتفاء الذاتي مطلبًا جوهريًا وملحًا في العديد من دول العالم، وتكمن أهميته في توفير أمن الطاقة، وتحصين الشعوب من الأزمات التي تحدث أحيانًا، وذلك بسبب نقص الإمدادات في السوق الدولية، أو غلاء أسعار الطاقة (أزمة ارتفاع أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي عام 2022 نموذجًا).

تولي الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا بقطاع الطاقة خلال السنوات الأخيرة، إذ ترى الدولة أن تطبيق استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية، وبالأخص بصناعة البتروكيماويات، خاصة أنها تُشكل أهمية كبيرة في تحقيق القيمة المضافة ودفع عجلة الإنتاج وتحسين وتيرة الاقتصاد محليًا وخارجيًا، وهو ما جعلها تخطو خطوات جادة وسريعة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات البترولية. وذلك من خلال عوامل عدة شملت: عمليات الاستكشاف والإنتاج، ورفع كفاءة وتطوير منظومة التكرير، وتنويع مصادر الطاقة، والتوسع في المشروعات التي تساعد في

ترشيد استهلاك الوقود، وأيضًا تلك التي تُسهم في جذب المزيد من الاستثمارات لقطاع البترول المصري.

واستكمالًا لما سبق، تلقى إنتاج النفط في مصر دعمًا جديدًا، وذلك من خلال تحقيق كشف بترولي جديد (غرب فيوبس٦-) ضمن نطاق الصحراء الغربية، حيث نجحت شركة خالدة للبترول (القائم بالعمليات) وذلك نيابة عن شركة أباتشي الأمريكية والهيئة المصرية العامة للبترول في تحقيق كشف تجاري في منطقة تنمية غرب كلابشة في الصحراء الغربية. في خطوة من شأنها دعم خطط الحكومة المصرية والتي تهدف إلى تأمين احتياجاتها من الخام وبالتالي خفض فاتورة الاستيراد (هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات البترولية).

إشكالية النفط في مصر:

مع تزايد استهلاك الوقود الأحفوري في مصر، تضطر الدولة إلى الاعتماد على الاستيراد في توفير احتياجات السوق المحلية، وهو ما يعرضها لتقلبات أسعار النفط ويضغط على بند المصروفات في الموازنة. حيث إن استهلاك مصر من النفط ارتفع، خلال عام 2022، إلى حوالي 750 ألف برميل يوميًا، مقابل حوالي 644 ألف برميل يوميًا في عام 2021، وحوالي 598 ألف برميل يوميًا عام 2020. ونجد أن مستويات الاستهلاك قد سجلت أعلى معدل استهلاك للنفط وهي حوالي 836 ألف برميل من النفط، وذلك كان في عام 2016، ثم تراجع إلى حوالي 801 ألف برميل يوميًا في عام 2017، وإلى حوالي 720 ألف برميل في عام 2018، وإلى حوالي 686 ألف برميل يوميًا في 2019.

حيث تُظهر البيانات المعلنة ارتفاع استهلاك مصر من المنتجات النفطية، خلال عام 2022، إلى حوالي 81 مليون طن؛ أي بنسبة ارتفاع سنوية حوالي 6.3%، والتي تضمنت حوالي 35.5 مليون طن من المنتجات النفطية، وحوالي 45.6 مليون طن من الغاز الطبيعي.

إجمالًا لما سبق، تنتج مصر حوالي 570 ألف برميل من النفط خام يوميًا، وهي كميات تُعادل نحو 75% من استهلاك الدولة من الوقود، وعليه، تلبي التعاقدات الخارجية باقي نسب الاستهلاك على مدار العام. حيث تستهلك مصر سنويًا حوالي 12 مليون طن سولار، ونحو 6.7 مليون طن بنزين، وتعني أي زيادة في إنتاجها من النفط الخام، خفض فاتورة استيراد المنتجات البترولية. كما يوضح الشكل التالي معدلات الاستهلاك النفطي في مصر خلال السنوات الماضية.

وعليه يمكن القول، إن زيادة معدلات الاستهلاك النفطي وعدم وجود معادلة متزنة بين معدلات الاستهلاك ومستويات الإنتاج النفطي للدولة يترتب عليها زيادة وفجوة كبيرة في فاتورة الاستيراد، مما يترتب عليه أعباء وضغوط على الميزانية.

وبالنظر إلى واردات مصر من المنتجات والمشتقات البترولية، نجد أن مصر استوردت شحنات وقود بقيمة بلغت حوالي 3.3 مليار دولار خلال الربع الأول من العام الجاري 2024، بزيادة تصل حوالي 6% مقارنة بالربع الأول من العام الماضي 2023، والذي شهد واردات بقيمة حوالي 3.1 مليار دولار. حيث استحوذت المنتجات البترولية على حوالي 2 مليار دولار من إجمالي فاتورة الاستيراد، وذلك بنسبة تراوحت بين حوالي 65% وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، وباقي قيمة الواردات تخص شحنات الفحم والنفط الخام الذي يوجه إلى معامل التكرير المصرية، وعليه شهدت السنوات الماضية زيادة حوالي 40% من إنتاج البنزين والسولار، كما هو موضح في الشكل التالي.

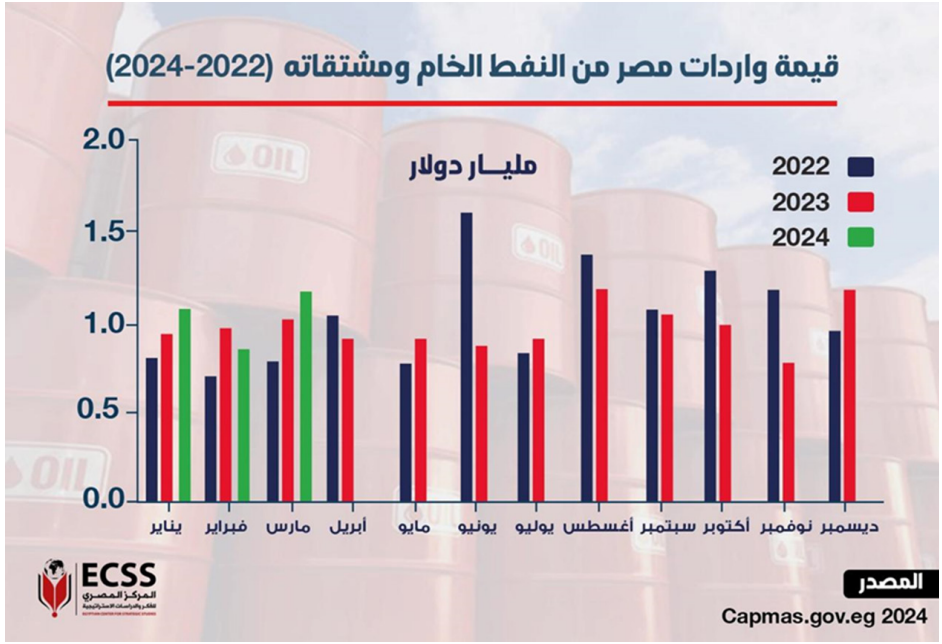

هنا تجدر الإشارة إلى أن ما يحدث من اضطرابات في مياه البحر الأحمر حاليًا (تداعيات الحرب على غزة) ساهم بشكل ملموس في رفع أعباء التكلفة الفعلية على الدولة فيما يتعلق بالشحنات المستوردة من الخارج بنسبة حوالي 10-12% في الربع الأول من العام الجاري 2024، إذ ترتبط مصر بعقود استيراد للنفط الخام والوقود من بعض أسواق آسيا، وترتبط مصر بعقد سنوي مع العراق لاستيراد كميات من الزيت الخام – كما تستورد شحنات من الكويت والإمارات والسعودية.

احتياطيات النفط الخام في مصر:

تظهر البيانات المعلنة استقرار احتياطيات مصر من النفط، وذلك بنهاية عام 2023، وذلك عند حوالي 3.3 مليار برميل. وكان أعلى مستوى سجله احتياطي مصر من النفط عام 1987، إذ بلغ حوالي 4.7 مليار برميل، مقابل حوالي 2.9 مليار برميل وذلك في عام 1980 الذي يُعد أدنى مستوى له. حيث ظل احتياطي مصر من النفط يتراوح صعودًا وهبوطًا ما بين مستويات 3.1 مليارًا و4.7 مليار برميل، كما هو موضوح في الشكل التالي.

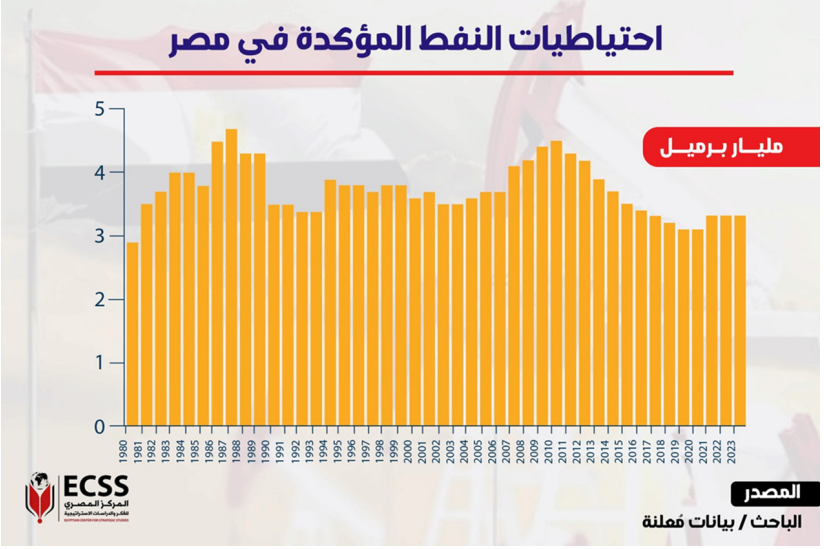

استكمالًا لما سبق، قفزت مستويات الإنتاج إلى أعلى مستوياتها خلال العام الجاري، وذلك في ظل اتساق معدلات الحفر الاستكشافي مع الخطط الإنتاجية الطموحة، حيث بلغ إنتاج قطاع النفط المصري خلال العام الماضي 2023 حوالي 525 مليون برميل من النفط المكافئ (حوالي 28 مليون طن) حوالي 200 مليون برميل نفط خام ومتكثفات، ونحو حوالي 45 مليون طن غاز طبيعي، ومليون طن بوتاجاز (غاز النفط المسال)، بالإضافة إلى البوتاجاز المنتج من مصافي التكرير.

حيث شهد إنتاج النفط في مصر والمكثفات زيادة بنحو حوالي 2% عن العام السابق، حيث جاءت الزيادة بدفع قوي من الاستكشافات الجديدة، إذ تم تحقيق حوالي 65 كشفًا جديدًا للبترول والغاز بواقع 51 كشفًا للنفط الخام و14 للغاز الطبيعي وذلك بمناطق بالصحراء الغربية وخليج السويس ودلتا النيل وسيناء، وتم توقيع 14 عقداً لتنمية الحقول بالصحراء الغربية ودلتا النيل (وذلك وفقًا للبيانات المعلنة في نهاية عام 2023). ومن ضمنها وضع بعض الآبار الجديدة على الإنتاج مثل حقل شمال جيسوم الشمالي بخليج السويس، وحقل شمال صفا. حيث تمكن قطاع النفط المصري ووفقًا للبيانات المعلنة من وضع 5 مشروعات لحقول النفط الخام والغاز الطبيعي على خريطة الإنتاج، وذلك بهدف إنتاج نحو حوالي 15 ألف برميل خام ومكثفات يوميًا، ونحو حوالي 144 مليون قدم مكعبة غاز يوميًا باستثمارات بلغت أكثر من 307 ملايين دولار، كما يوضح الشكل التالي مستويات إنتاج النفط.

وبشكل عام، وصل معدل إنتاج النفط في مصر إلى حوالي 580 ألفًا برميل من النفط الخام، مسجلًا أعلى مستوياته خلال عام 2023. فقد أسهمت الصحراء الغربية -منطقة رئيسة بالنسبة لإنتاج الزيت الخام- بنحو حوالي 289 ألفًا و300 برميل يوميًا (نسبة مساهمة حوالي 55%)، كما هو موضح في الشكل التالي.

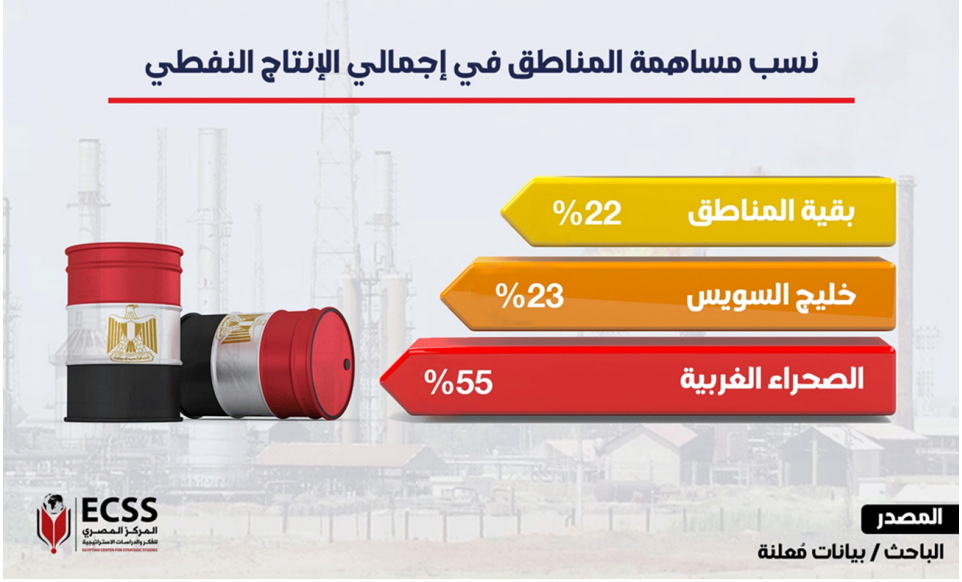

كشف فيوبس في الصحراء الغربية:

أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية الثلاثاء 2024/08/27، عن كشف تجاري من النفط الخام والغاز المصاحب، وذلك من خلال شركة خالدة للبترول القائم بالأعمال نيابة عن شركة أباتشي الأميركية والهيئة المصرية العامة للبترول عن تحقيق كشف بترولي جديد في منطقة غرب فيوبس بمنطقة تنمية كلابشة بالصحراء الغربية في مصر.

يقع كشف غرب فيوبس- 1 في منطقة غرب فيوبس بمنطقة غرب كلابشة وذلك في قطاع الصحراء الغربية، حيث يُعد أكبر الاكتشافات النفطية في المنطقة خلال السنوات الماضية. حيث أظهرت عمليات الحفر للبئر وجود شواهد بترولية وغازية مرتفعة، وهو ما أكدته التحليلات البتروفيزيقية عن وجود حوالي 462 قدم رمال حاملة للهيدروكربون في خزان الباليوزوي (Paleozoic) بمسامية ونفاذية جيدة. وعليه جاءت نتائج اختبار الطبقة الحاملة للهيدروكربون (حوالي 270 قدم تم تثقيبهم) ووفقًا للبيانات المعلنة، كالتالي:

- معدل حوالي 7165 برميل زيت/يوم وبدرجة جودة 44 (فتحة 1 بوصة).
- حوالي 23 مليون قدم مكعب غاز مصاحب.

وهنا تجدر الإشارة بأن كشف فيوبس يأتي في ظل تنفيذ استراتيجية الدولة المصرية، والتي تهدف إلى زيادة إنتاج النفط الخام، وضرورة الإسراع في تنمية الحقول المكتشفة، والاستغلال الأمثل للفرص المتاحة لتعظيم الإنتاجية النفطية من المناطق المصرية.

انعكاسات إيجابية مختلفة على الاقتصاد المصري:

شهد قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي في مصر على مدار السنوات الماضية، تحقيق طفرة كبيرة في معدلات الانتاج وخطط البحث والاستكشاف والتنمية وكذلك المشروعات البترولية، وذلك من خلال استراتيجية متكاملة من عدة محاور، حيث تسعى مصر إلى خفض استهلاكها المحلي من الطاقة، من أجل زيادة كمية صادراتها من النفط الخام والغاز الطبيعي، وبالتالي زيادة مواردها من العملة الصعبة. ومن هنا يجب إلقاء الضوء على الانعكاسات المختلفة والعوائد المتوقعة من تلك الاكتشافات التجارية المعلنة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الاكتشافات التجارية الحالية تأتي في إطار استراتيجية الدولة للنهوض بقطاع الطاقة، وفي إطار رؤيتها للتحول إلى مركز إقليمي لتجارة وتداول الطاقة وجذب للاستثمارات الأجنبية. مستغلة في ذلك موقعها الاستراتيجي والثروات الطبيعية التي تتمتع بها، وكذلك الأصول والبنية التحتية التي تم تطويرها على مدار السنوات السابقة وبالتحديد بعد عام 2014.

- تسعى الحكومة المصرية إلى خفض فاتورة استيراد المشتقات النفطية، وذلك في ظل ارتفاع مستويات الطلب المحلي على المشتقات البترولية، حيث تُشكل زيادة إنتاج النفط في مصر إحدى أدوات الحكومة لتحقيق أهدافها، خاصةً أن حجم استهلاك مصر من الديزل يصل إلى حوالي 12 مليون طن سنويًا، والبنزين حوالي 6.7 مليون طن.

- الاكتشافات التجارية الجديدة، ستحدث فرقًا كبيرًا في الاقتصاد المصري، وبالتالي زيادة العملة الأجنبية للدولة، ولذلك تنادي القيادة السياسية دائمًا بضرورة الإسراع في وضع الاكتشافات الجديدة على خريطة الإنتاج والتعجيل بتنفيذ خطط التنمية لها، (بدء الإنتاج، وإن لم يحقق زيادة في الصادرات، فإنه سيقلل جزءًا كبيرًا من الواردات وبالتالي تنخفض فاتورة الاستيراد).

- تلك الاكتشافات الضخمة (التي تتمتع باحتياطيات كبيرة) قد تعطي دفعة قوية لمزيد من الاستثمارات والثقة بين الشركات الأجنبية والدولة المصرية، وبالتالي، تنعكس على توسعة نطاق الاكتشافات البترولية في مصر بشكل دائم وذلك على فترات طويلة الأجل، وبالأخص إن السوق المصرية تُمثل في الوقت الحالي واحدا من أفضل الأسواق الواعدة اقتصاديًا في المنطقة في مجال الطاقة.

- حماية الاقتصاد المصري من حالة التذبذب والتقلب في أسعار النفط العالمية، وذلك عن طريق زيادة معدلات الإنتاج، وبالتالي خفض معدلات الواردات النفطية.

- تعطي تلك الاكتشافات التجارية دفعة قوية لزيادة الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في مصر، مما ينعكس على زيادة رقعة البحث الاستكشافي في الدولة.

- يُعد هذا الاكتشاف (غرب فيوبس- 1) خطوة هامة نحو الأمام بالنسبة لشركة أباتشي، والذي يُشكل كشف تجاري ضخم (مؤشرات لمعدلات إنتاج مرتفعة)، لتعزيز مكانتها في صناعة النفط المصري نحو المزيد من التوسع والتأثير الإيجابي في السوق المحلية.

- الاكتشافات الجديدة سوف تُسهم في تنمية موارد الدولة الدولارية، وبالتالي تعزيز مساعي الحكومة نحو سداد مستحقات الشركاء الأجانب لتحفيزهم على تعظيم الإنتاج، في ظل تحفيزات الإنتاج الأخيرة التي تم الإعلان عنها من خلال وزارة البترول والثروة المعدنية.

إجمالًا لما سبق، تتبلور ملفات ومحاور تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات البترولية وخفض فاتورة الاستيراد في النقاط التالية:

- زيادة وجذب الاستثمارات في مصادر الطاقة الأحفورية أو التقليدية، وبالأخص النفط الخام والغاز الطبيعي.

- الإسراع في عمليات تنمية الآبار الجديدة المكتشفة ووضعها على خريطة الإنتاج.
- تحسين كفاءة الطاقة وترشيد استخداماتها.
- زيادة وتعزيز أنشطة البحث والاستكشاف وإضافة احتياطيات جديدة.
- دعم جهود التحول الطاقي وتنويع مصادر الطاقة.
- ترشيد استخدام النفط التقليدي.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في صناعة البتروكيماويات والتكرير.
- تسريع خطط تأهيل ورفع قدرات معامل التكرير المصرية.

مجمل القول، تمضي الدولة المصرية قدمًا نحو بناء جمهوريتها الجديدة، وتولي اهتمامًا بالغًا وكبيرًا بقطاع الطاقة والنفط، إيمانًا منها وإدراكًا لدوره الحيوي والفعال كمحرك أساسي ومؤشر للنمو الاقتصادي، واضعة أمامها أن تطبيق استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة هو أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية. وهو ما دفعها إلى المضي قدمًا وبخطوات جادة وحاسمة نحو تحقيق هدفها الرئيسي وهو الاكتفاء الذاتي من المنتجات والمواد البترولية، وذلك من خلال خطط عمل شملت التوسع في عمليات البحث والاستكشاف والإنتاج، بالإضافة إلى العمل على رفع كفاءة وتطوير منظومة التكرير المصرية، والعمل على تنويع مصادر الطاقة، وزيادة نشر ثقافة ترشيد استخدام واستهلاك الوقود، وزيادة جذب الاستثمارات لقطاع البترول والثروة المعدنية.

وفي الأخير، مرحلة الاكتفاء الذاتي من المشتقات والمنتجات البترولية بات مرهونًا بتحقيق اكتشافات نفطية جديدة مماثلة لكشف فيوبس التجاري، وبالتزامن مع تنمية الحقول القائمة والإسراع في وضع الاكتشافات الجديدة على خريطة الإنتاج المصري.

مقالات تحليلية

صناعة التعهيد في مصر: نمو عالمي متسارع وطموح محلي للتواجد على الخريطة العالمية

دعاء عبد المنعم

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تخطط مصر لزيادة صادراتها من خدمات التعهيد لتصل إلى 9 مليارات دولار بحلول عام 2026، وفقا لتقرير حديث صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء.

وأشار التقرير الذي جاء تحت عنوان «صناعة التعهيد في مصر» إلى أن صناعة خدمات التعهيد نمت بمعدل 54.2% خلال السنة المالية 2023/2022، حيث سجلت قيمة مضافة قدرها 3.7 مليار دولار مقارنة بـ 2.4 مليار دولار في السنة المالية 2023/2022

وفقاً للتقرير، زاد عدد مراكز خدمات التعهيد في مصر بنسبة 24.4%، كما ارتفع عدد الشركات العاملة في هذا المجال بنسبة 25% خلال نفس الفترة وتعد مصر من الوجهات الرئيسية التي تقدم خدمات التعهيد وخدمات تكنولوجيا المعلومات عبر الحدود، والتي تُعهد إلى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ما هي صناعة التعهيد؟

تشير صناعة التعهيد (Outsourcing) إلى عملية تعهيد أو تفويض بعض الأعمال أو الخدمات إلى شركات أو جهات خارجية بدلا من تنفيذها من خلال الشركة نفسها وتعد هذه الصناعة جزءا مهما من الاقتصاد العالمي.

قـدر موقـع «فورتشـن بيزنـس انسـايتس» (Fortune Business Insights) المتخصـص فـي دراسـة تطـور الصناعـات علـى مسـتوى العالـم ومنهـا صناعـة التعهيـد حجـم سـوق التعهيـد العالمـي عنـد 12.12 مليـار دولار أمريكـي فـي عـام 2023؛ متوقعـا أن ينمـو السـوق مـن 16.21 مليـار دولار أمريكـي فـي عـام 2024 إلـى 183.17 مليـار دولار أمريكـي بحلـول عـام 2032، مـع تسـجيل معـدل نمـو سـنوي مركـب قـدره 35.4% خلال فتـرة التوقعـات.

أنواع التعهيد

التعهيـد الداخلـي (Onshore Outsourcing): يتـم خلالـه اسـناد الخدمـات أو الأعمـال إلـى شـركات تقـع فـي البلـد نفسـها.

التعهيـد الخارجـي (Offshore Outsourcing): وفيـه يتـم تعهيـد الأعمـال أو الخدمـات لشـركات فـي دول أخـرى بهـدف تقليـل التكاليـف.

التعهيـد القريـب (Nearshore Outsourcing): ويقصـد بـه إسـناد الأعمـال أو الخدمـات إلـى شـركات فـي دول قريبـة جغرافيـا بغـرض تقليل الفجـوة الزمنيـة والثقافيـة.

وأضـاف التقريـر أن مصـر نجحـت فـي جـذب العديـد مـن الشـركات الدولية لإقامـة فـروع لهـا داخـل الـبلاد بفضـل ميزاتهـا الفريـدة، مثـل الخبـرات الرقميـة واللغويـة والبنيـة التحتيـة المكملـة.

أشـار تقريـر مركـز المعلومـات ودعـم اتخـاذ القـرار إلـى أن القيمـة المضافـة لقطـاع تكنولوجيـا المعلومـات فـي مصـر خلال السـنة

المالية 2023/2022 بلغت 275.5 مليار جنيه مصري، مقارنة بـ 209.5 مليار جنيه مصري في السنة المالية 2022/2021، بمعدل نمو قدره 31.5%.

وأوضح التقرير أن صناعة التعهيد تُعد من الاستراتيجيات الرئيسية لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. من المتوقع أن تشهد هذه الصناعة توسعاً في الأسواق الأجنبية وزيادة في إيرادات الصادرات الرقمية المصرية بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 19% .

استراتيجية مصر الرقمية للتعهيد

سجل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات معدل نمو في عام 2021 بنسبة 16٪ مما بلوره كأسرع القطاعات نموا في الاقتصاد المصري وهي النسبة التي زادت منذ ذلك الحين لتصل إلى 16.3% معدل نمو في العام المالي 2023/2022، وإيرادات 315 مليار جنيه في العام المالي الحالي 2023/ 2024. واستنادا إلى هذا النمو السريع أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات استراتيجية مصر الرقمية العابرة للحدود (التعهيد) 2022-2026 لتسريع وتيرة نمو القطاع. كما شكلت صناعة التعهيد مرتكزا لتوجه الحكومة للتعامل مع أزمة شح الدولار التي عانتها مصر في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية بهدف جذب العملة الصعبة للبلاد قبيل توقيع اتفاق رأس الحكمة مع الجانب الاماراتي فبراير الماضي ما يعكس الأهمية المتزايدة لهذا القطاع واتساع دوره في الاقتصاد المصري وسعيه للنمو فضلا عن تحويل مصر لمركز لهذه الصناعة عالميا..

أهداف الاستراتيجية

- تهدف هذه الاستراتيجية لتحقيق ثلاثة أضعاف من عائدات التصدير للدولة من الخدمات الرقمية العابرة للحدود - بمعدل 19٪ من النمو السنوي المُركب 2022-2026

- توفير وإضافة فرص عمل مُستدامة في صناعة الخدمات العابرة للحدود والتركيز على الخدمات عالية القيمة التي تضيف 215,000 وظيفة على مدى السنوات الخمس المقبلة.

الترويج والتسويق لمصر كوجهة جاذبة للخدمات والتقنيات الرقمية الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات المتقدمة والمُدمجة تصميم الرقائق الإلكترونية والبرمجيات.

وتتولى هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات التابعة للوزارة تطوير بيئة أعمال تساعد على دفع هذه الصناعة نحو النمو من خلال إعادة تصميم حزم حوافز الدعم من أجل زيادة الاعتماد عليها وتحسين جاذبية الاستثمار، إلى جانب تعزيز، فضلا عن المشاركة مع المستثمرين الحاليين والمواهب والكفاءات الموجودة ودعم تطوير الشركات المحلية، فضلا عن تنمية القدرات من خلال وضع برامج تطوير مهارات جديدة وتحسين البرامج الحالية

كما قدمت الاستراتيجية خطة حوافز جديدة يسهُل إدارتها بهدف جذب المستثمرين الأجانب وتمكين الشركات المحلية وتشجيع إنشاء أعمال جديدة ودعم التوسع في التقنيات عالية القيمة وخلق المزيد من فرص العمل للرجال والنساء..

صادرات مصر الرقمية

قال تقرير مركز معلومات مجلس الوزراء إن قيمة الصادرات الرقمية لمصر بلغت 6.2 مليار دولار خلال السنة المالية 2023/2022، مقارنة بـ 4.9 مليار دولار خلال السنة المالية 2022/2021، مما يعكس نمواً قدره 26.5%.

تشمل مجالات الصادرات الرقمية خدمات التعهيد للشركات مثل خدمات الموارد البشرية وخدمات مراكز الاتصال، بالإضافة إلى تطوير

البرمجيات وخدمات الدعم الفني وتصميم الأنظمة المتكاملة والدوائر الإلكترونية.

وبحسب التقرير، بلغت الاستثمارات في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 83.3 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2023/2022، مقارنةً بنحو 56 مليار جنيه مصري في العام السابق، بمعدل نمو قدره 48.8%. وقد بلغ نصيب القطاع الخاص من إجمالي الاستثمارات في هذا القطاع 63%.

وقال أحمد الزاهر، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة لتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA)، إن صناعة التعهيد في مصر مرشحة لتحقيق مزيد من النمو خلال الفترة المقبلة بدعم من الجهود الحكومية الكبيرة.

وأضاف الزاهر أن ITIDA وقعت 74 اتفاقية مع شركات محلية ودولية تعمل في قطاع التعهيد منذ إطلاق استراتيجية مصر الرقمية لصناعة التعهيد في فبراير 2022. تهدف هذه الاتفاقيات إلى توسيع مراكز التعهيد، وإقامة مراكز تقديم جديدة، وتوليد فرص عمل لأكثر من 60,000 فرد.

أهمية صناعة التعهيد

تعتبر صناعة التعهيد جزءاً أساسياً من الاقتصاد الحديث، حيث تسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتوفير التكاليف للشركات من خلال الاستفادة من قدرات وخبرات مقدمي الخدمات الخارجيين. كما تسهم في توفير فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي في البلدان التي تستضيف مراكز التعهيد.

يسمح التعهيد للشركات بالتركيز على الأنشطة الأساسية وترك المهام الثانوية للجهات المتخصصة، مما يعزز الإنتاجية كما أن الاستعانة بمصادر خارجية يمكن أن يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات، حيث يتم تنفيذ المهام بواسطة محترفين ذوي خبرة.

يساهم التعهيد كذلك في خلق وظائف جديدة في الدول التي تتلقى الخدمات، مما يعزز النمو الاقتصادي المحلي ويساعد الشركات

علـى الدخـول إلـى أسـواق جديـدة مـن خلال الاسـتفادة مـن المهـارات والمعرفـة المحليـة للموردیـن الخارجييـن

يفتـح التعهيـد المجـال واسـعا أمـام الشـركات المحليـة للوصـول وتبنـي تقنيـات وأفـكار جديـدة مـن خلال التعـاون مـع مقدمـي الخدمـات المتخصصيـن ممـا يعـزز الابتـكار ويفيـد السـوق المحليـة؛ كمـا يوفـر التعهيـد مرونـة أكبـر فـي إدارة المـوارد، ممـا يسـمح للشـركات بالتكيـف بسـرعة مـع التغيـرات التـي فـي السـوق.

ولا شـك أن كافـة هـذه المميـزات تعـزز القـدرة التنافسـية للشـركات ممـا يخلـق تنوعـا كبيـرا فـي الأسـواق المحليـة التـي تتبنـي التعهيـد نشـاطا اقتصاديـا أساسـيا.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg